

# المنهجية التطبيقية

توجيهات عملية لتحضير رسائل

التخرج

قاسمي ناصر

لراري عبد السلام



دار التل للطباعة والنشر

إسم الكتاب : المنهجية التطبيقية

تأليف: أ. قاسمي ناصر، أ. لاراي عبد السلام

عدد الصفحات: 156

قياس الصفحة: 17x24 سم

رقم الطبعة: الأولى

تاريخ الطبع: ديسمبر 2021 الموافق ل 1443 هـ

ردمك: 978-9931-888-05-5

الإيداع القانوني: أكتوبر 2021

الناشر : دار التل للطباعة والنشر



07 91 31 99 51 / 07 72 28 46 73 / 05 60 80 60 97

مركز عمروسة، بو عينان - البلدية (الجزائر)

كل الحقوق محفوظة

القائم، و تعمل وسائل الإعلام المتحالفة معهم على تكريس الاستمرارية، و بذلك تكون الظاهرة الإعلامية مفسرة لظاهرة اختكار السلطة السياسية و الصراع على السلطة، و هكذا النظام التعليمي و النظام الاقتصادي و غيرهما.

4/ بحث فهمي: يركز البحث الفهمي على فهم المعاني التي يعطيها الأفراد لأفعالهم، و لطبيعة العلاقات التي يقيمونها، و فهم دوافع الأفعال، و فهم كيفية نشوء الظاهرة، و فهم القوانين التي تحكم العلاقات.

- مراحل البحث: إن أي دراسة علمية تستند على الأقل إلى خمسة مراحل رئيسية، هي تحديد الإشكالية، و تحديد البناء المنهجي، و جمع المعطيات، و التفسير والتحليل، و استخراج النتائج.

و يمكن لكل مرحلة من هذه المراحل الكبرى أن تنفرع إلى مراحل جزئية، فبناء الإشكالية تسبقها مرحلة ملاحظة المشكل و المطالعة الأولية، ثم صياغة الإشكالية، ثم تأتي مرحلة البناء النظري و المنهجي، و الذي على أساسه يتم اختيار المقاربة أو المقاربات النظرية و تحديد المناهج و التقنيات المناسبة، أما جمع المعطيات فتكون ميدانية و نظرية في نفس الوقت، و التي يتم تصنيفها فيما بعد و ترتيبها، و تكميمها قبل الوصول إلى مرحلة التحليل.

- اختيار الموضوع: هل هدفي هو إنجاز دراسة من أجل الإنجاز فقط؟ أم هدفي هو دراسة مشكلة ما و فهمها و الدفع إلى إيجاد الحلول المناسبة لها؟ فاختيار الموضوع يبدأ من الإحساس بالمشكل و الرغبة في فهمه و إيجاد الحلول المناسبة له، و بذلك من المهم الابتعاد عن المواضيع الأكثر دراسة و تكراراً، و اختيار المواضيع المستجدة و المثيرة للاهتمام، و الأقل دراسة من قبل الباحثين، و يفضل بعض الباحثين المواضيع الأكثر دراسة بسبب توفر المادة النظرية و نتائج الدراسات السابقة، و لا تضيف هذه الدراسات الكثير إلى الدراسات السابقة خاصة إذا

كانت مقارنة في الزمان و المكان، و هناك حالة واحدة يمكن ان نكرر فيها نفس الدراسات و هي دراستها في مجتمع مغاير و تكرارها في نفس المجتمع بعد مرور سنوات كثيرة للاحظة تطور الظاهرة باختلاف الزمان و المكان و الأجيال. و قبل الاستمرار في المراحل الآتية من المهم التأكد من إمكانية إجراء الدراسة، فيمكن أن يكون الموضوع جيداً و لكن من الصعب إنجازه في الواقع، و هذا ما نقوم به في مرحلة ما قبل الدراسة الاستطلاعية، بحيث نتأكد من سهولة الميدان وإمكانية الحصول على العينة، و لا نترك هذا الأمر للمفاجآت بحيث نشغل مع الدراسة النظرية، فإذا أوشكنا على الانتهاء منها توجهنا إلى الدراسة الميدانية لتفجأ بالكثير من الصعوبات التي تقول باستحالة إجراء الدراسة الميدانية، لنعود إلى نقطة الانطلاق خائنين.

و أحيانا يلجأ الباحث إلى اختيار الموضوع من خلال البحث المكتبي و الوثائقي، و من خلال الرسائل الجامعية يختار موضوعاً درس من قبل، و ليس ضرورياً ان يجد نفس الظاهرة و نفس الميدان، لذا نقترح أن يتجه من البداية إلى الميدان ليبحث عن الظاهرة، و هذا الإجراء يختصر الكثير من الجهد و الوقت، لأن الظاهرة موضوع الدراسة هي واقع ميداني، و بالتالي فلا يوجد أي إشكال في سهولة إجرائها، فإذا كان الباحث مختصاً في علم اجتماع المنظمات فإنه يتجه إلى إحدى المؤسسات الصناعية أو الإدارية أو غيرها، من التي يجد فيها التسهيلات الضرورية لإجراء دراسته، فيتصل ببعض الرؤساء و العمال من ذوى الأقدمية فيسألهم عن أحوال المؤسسة، و عن علاقات العمل و عن صعوبات الأداء، كما يسألهم عن أهم الظواهر المنتشرة في المؤسسة، ليأخذ فكرة موضوعية و واقعية، وربما يقترح عليه أحدهم دراسة مشكلة تعاني منها المؤسسة منذ سنوات، و بالتالي يجد كل التسهيلات ما دام المشكل محل اهتمام من قبل مسيري المؤسسة، و لما

لتحار الموضوع بهذه الطريقة لا نواجه المفاجآت التي يمكن أن نواجهها في طريقة الاختيار السابقة.

وأحيانا يتسرع الباحث ليختار بعض المواضيع التي يرى بأنها جديدة، و هنا نقول بضرورة التريث، فالظاهرة الواحدة يجب أن يمر عليها بعض الوقت مثلا سنة كاملة، أو أكثر، حتى ينطبق عليها شرط التعميم، ففي البداية تكون محدودة في المكان، وحتى نسميها ظاهرة يجب أن تكون عامة، ثم تنتظر ما ينبغي عنها من نتائج وانعكاسات في الواقع اليومي، و في مستوى العلاقات الاجتماعية، ففي الشهور الأولى لسنة 1988 أو 1989 بدأت تنتشر ظاهرة إدخال الهوائيات المحولة في الجزائر و الكثير من الدول الإفريقية، التي تسمح بمشاهدة مختلف القنوات التلفزيونية الأجنبية، اقترح بعض الطلبة دراسة هذه الظاهرة و انعكاساتها على القيم الاجتماعية المحلية، زيادة على النتائج المترتبة عنها، و الملاحظة المنهجية الأولى التي قدمت آنذاك أن الظاهرة مازالت جديدة، و أن انتشار هذه المحولات مازال ضعيفا جدا، و بالتالي لا يمكن الحديث تماما عن نتائج انتشار هذه المحولات، لأنها لم تشكل بعد، بمعنى لا نجد ما ندرسه من الناحية الاجتماعية لأن الموضوع لم ينضج بعد.

و الأمر نفسه بالنسبة لمن اختار موضوع نظام التدريس الجامعي "ل،م،د" في سنته الأولى، فهذا لا يصح و يجب الانتظار و استعمال خيار الانتظار و تقنية الملاحظة حتى تخرج أول دفعة، و في هذه الحال يمكن سؤال الأساتذة و طلب تقيمتهم البيداغوجي، و سؤال المسيرين و طلب تقيمتهم لتسيير هذا النظام، و سؤال الطلبة عن انسجامهم مع هذا النظام، و سهولة اندماجهم في سوق العمل، و تقييم بعض المؤسسات التي وظفت خريجي هذا النظام لاندماجهم في العمل، و مستوى أدائهم الأولى مقارنة بخريجي النظام الكلاسيكي، هذه المقارنة التي يقوم

بها الأساتذة و الباحثون أيضا، و هذه المعطيات التي حدثنا عنها لم تكن متوفرة في السنة الأولى من انطلاق هذا النظام، لذا نعود لنؤكد أن الظاهرة الجديدة تحتاج إلى بعض الشروط من أجل دراستها، و هذه الشروط لا تتوفر إلا بالانتظار بعض الوقت لتصير جاهزة للدراسة، و جاهزيتها هو بروز النتائج أو الظواهر المترتبة عنها.

- من المشكل إلى الإشكالية: إذا اخترنا الموضوع فلا يعني أننا تقدمنا كثيرا في الدراسة، فالمهم في البداية التحول إلى صياغته صياغة علمية، فالقول بأن سادرس مشكلة البطالة أو مشكلة العنف الأسرى أو مشكلة تراجع إنتاجية العامل لا يعني الشيء الكثير، فملاحظة مثل هذه المشاكل متاح لغير المختص أيضا و المهم صياغتها صياغة علمية كالآتي: ما هي أسباب الظاهرة؟ كيف تطورت مع الزمن؟ من هم الفاعلون الحقيقيون؟ ما هي طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تنتج مثل هذه الظواهر؟ كيف يتفاعل الناس في أثناء حدوث الظاهرة؟ ما هي انعكاساتها؟ في مشكلة البطالة يمكن أن نتساءل: ما أسبابها الاقتصادية و الاجتماعية؟ ما هي الفئات الأكثر تضررا؟ ما هي طبيعة سوق العمل؟ ما دور التنشئة الاجتماعية؟ كيف يؤثر رأس المال الاجتماعي في تجنب البطالة؟ ما هي انعكاساتها النفسية والاجتماعية؟

و في حالة العنف الأسرى يمكن أن نتساءل: ما هي أسباب الظاهرة؟ كيف تطورت مع الزمن؟ لماذا ينشأ مثل هذا العنف؟ من هم الأفراد الأكثر استعمالا للعنف؟ من هم الضحايا؟ كيف يتفاعل أفراد الأسرة مع هذه الظاهرة؟ ما هي انعكاساتها؟

هذا النوع من الصياغة يسمح لنا بالقول أننا أمام صياغة إشكالية قابلة للدراسة، مما يسمح لنا بالانطلاق إلى المراحل الموالية، و ليس من الضروري كتابة نص الإشكالية في بداية الدراسة، فيمكن الاكتفاء بالتساؤلات فقط و الاستغناء عن

نص الإشكالية، وإذا تمت كتابته فلا نكتبه في بداية الدراسة بل بعد الانتهاء من النتائج فيكتب هو و المقدمة بعد الانتهاء من كتابة النتائج و خاتمة الدراسة، لأن نص الإشكالية و المقدمة سيفتقدان إلى الكثير من المعطيات الضرورية لكتابتها، و إلى النظرة الواسعة و الشاملة التي صارت لدينا في نهاية الدراسة، لذا فكتابة النص في بداية الدراسة سيكون ضعيفا.

- ما هو عدد الأسئلة الضرورية في الإشكالية؟ منهجيا لا يمكن الإكثار من الأسئلة في الإشكالية، فهذا يفوق طاقة الباحث، فلو لاحظنا دراسة " التون مايو" لوجدناها قائمة على سؤال واحد فقط هو : ما هي أسباب تراجع إنتاجية العامل؟ هذه الدراسة التي يستمر الباحثون في الاطلاع عليها، و يستمر الأساتذة في تدريسها، و أن هذا السؤال دفع إلى دراسة متغير الجوانب المادية في العمل مثل التهوية و الإضاءة و الضجيج، و دراسة العلاقة مع الرؤساء و مع الزملاء، و التي أدت في الأخير إلى اكتشاف التنظيم غير الرسمي.

وهناك بعض الباحثين وضعوا سبعة و تسعة أسئلة في الإشكالية و هذا كثير جدا، فكل سؤال يحتاج على الأقل إلى فرضية واحدة، و كل فرضية تحتاج إلى عدد مقبول من الأسئلة بين عشرة إلى خمسة عشر سؤالا، و هذا يعني أننا أمام استمارة تشكل من أكثر من مائة سؤال، و هذا العدد ممل جدا للباحثين و ربما يدفع الكثير إلى عدم التعاون مع الباحث.

و من ذلك فلاكتفاء بسؤال واحد أو اثنين أو ثلاثة مقبول في أي دراسة، و الإكثار من ذلك يثير لدينا مشكلة عدم التحكم في الدراسة الميدانية و في المفاهيم الأساسية.

- توجهات منهجية خاصة بالإشكالية:  
- نص الإشكالية يبدأ من العام إلى الخاص، فأما العام كأن نبدأ بالحدوث من التغيرات المختلفة التي طرأت على المجتمع، وأما الخاص فنسأل فيه عن أثر هذه التغيرات في مجتمع الدراسة سواء كانت مهنية أو سياسية أو مؤسسية، أو ثقافية، أو اجتماعية، وأما الطرح الأخص كأن نسأل عن كيفية تعامل الجزء، أي مجتمع الدراسة مع هذه التحولات؟ الذي ينتهي بأسئلة الإشكالية.

و بمعنى آخر فإننا نقسم نص الإشكالية إلى ثلاثة أقسام، نتحدث في القسم الأول عن الظاهرة بصفة عامة، وأهم الدراسات والإشكاليات والنظريات السابقة، ونظرتها إلى موضوع دراستنا، ثم وصف الظاهرة في مجتمع البحث، وبعض الاتجاهات الإمبريقية والنظرية التي تناولته، ثم نختم النص بنظرتنا الخاصة، أي نظرة الباحث، و الزوايا النظرية و الإمبريقية التي يدرس من خلالها الظاهرة، ليختم كل ذلك بالتساؤلات، مع الحرص على عدم الإطالة، بحيث نخصص مثلا فقرتين لكل قسم من أقسام الإشكالية.

- تكون الخطوات السابقة بارزة عند بناء الإشكالية.  
- عدم استعمال الأحكام القيمية مثل: كبير، صغير، رائع، مدهش، جيد وحسن ويسيء.

- استعمال لغة سوسولوجية بما فيها المفاهيم الخاصة بالمقاربة المعتمدة، و الابتعاد عن اللغة الأدبية التي تستهدف وصف الجماليات و المعاني و الحشو و استعمال المترادفات اللغوية، فكل كلمة و كل مصطلح يوضع في مكانه بدقة.  
- من الناحية الشكلية يكون حجم الإشكالية في صفحاتين و نصف إلى ثلاث صفحات.



- تفادى التهميش في الإشكالية لأنها تعبر عن الأفكار الخاصة بالباحث نحو الموضوع، و في حالة الضرورة الاستدلال ببعض الاحصائيات باختصار.

- يوضع نص الإشكالية في صفحة جديدة خاصة به.

- أن أسئلة الإشكالية هي مصدر الفرضيات، لذا نحرص أن تكون الإشكالية عملية، أي قابلة للدراسة الميدانية، و مفاهيمها أيضا عملية، لأنها هي التي تجعل الفرضيات عملية، قابلة للتجربة الميدانية، أي يمكن قياسها، فالرضا مفهوم عملي يمكن قياسه، أما السعادة فهي مفهوم غير عملي يصعب قياسها بمؤشرات ثابتة.

- اختيار و بناء المفاهيم: المفاهيم هي القاعدة الأساسية لأي دراسة أكاديمية، وشرطها كثيرة، أهمها أن تكون مفاهيم عملية قابلة للتجربة، و يمكن أن نستخرج منها الأبعاد و المؤشرات و من ثم ترجمتها إلى أسئلة يمكن قياسها أو تحويلها إلى أرقام و نسب مئوية، فالبحث في أسباب تراجع السعادة الزوجية، أو تراجع الوعي العمالي صعب القياس، و هناك بعض المفاهيم صعبة التحديد مثل المفاهيم الإيديولوجية، فالديموقراطية لها عدة أبعاد و كذلك مفهوم الامبريالية، و مفهوم القيم، و التخلف، و غيرها.

و قد يتساءل البعض عن إمكانية الإكثار من المفاهيم في الدراسة للتحكم أكثر في تحليل الموضوع؟ فكثر المفاهيم يعبر عن ثراء الدراسة، لكن المشكلة تكمن في صعوبة التحكم فيها، و في تحقيق الانسجام فيما بينها في أثناء التحليل، و قد نسقط في نخ التناقض في استعمالها، و قد استعمل ابن خلدون مفهومها واحدا و هو "العصبية" ليقسرها بالعلاقات الاجتماعية في المغرب العربي، و يفسر علاقات السلطة، و كيفية استعمال السلطة السياسية لها، و تفرع عن هذا المفهوم المحوري مفاهيم فرعية لاستكمال التحليل و ربط العلاقات مع المفهوم المحوري، و نفس المثال ينطبق على دراسة "ماكس فيبر" للبيروقراطية الذي ارتكز على مفهوم